الأمم المتحدة

A/HRC/44/54

الجمعية العامة

Distr.: General
29 September 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والأربعون

15 حزيران/يونيه – 3 تموز/يوليه 2020

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

استقلال النظام القضائي وإمكانية اللجوء إلى القضاء في جمهورية فنزويلا البوليفارية، حتى عندما يتعلق الأمر بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحالة حقوق الإنسان في منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 25/42، يركز هذا التقرير على استقلال نظام القضاء وإمكانية اللجوء إلى القضاء، حتى عندما يتعلق الأمر بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وعلى حالة حقوق الإنسان في منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو.

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد المقرر لتضمينه أحدث المستجدات.

GE.20-12682(A)

2012682

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 25/42 الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد لدورته الرابعة والأربعين تقريراً خطياً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية، مع التركيز بوجه خاص على استقلال النظام القضائي وإمكانية اللجوء إلى القضاء، حتى عندما يتعلق الأمر بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى حالة حقوق الإنسان في منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو.

2- ويتضمن تقريرٌ للمفوضة السامية لحقوق الإنسان، قُدِّم إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان عملاً بالقرار 4/42، نتائج التحقيق في ادعاءات احتمال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في الحياة والحرية والسلامة البدنية والعقلية في جمهورية فنزويلا البوليفارية في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2019 إلى 31 أيار/مايو 2020 (A/HRC/44/20).

3- ويستند هذا التقرير إلى المعلومات التي جمعتها وحللتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، بما فيها المقابلات مع الضحايا والشهود ومصادر أخرى. وبالنسبة للفصلين المتعلقين باستقلال النظام القضائي وإمكانية اللجوء إلى القضاء، بحثت المفوضية التشريعات والوثائق القضائية والوثائق الحكومية الرسمية وتقارير منظمات المجتمع المدني. وأجرت أيضاً مقابلات مع مدعين عامين وقضاة حاليين وسابقين، ومع المحامين والباحثين والمدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا وأقاربهم. وفيما يتعلق بالفصل الذي يتناول حالة حقوق الإنسان في منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو، أجرت المفوضية مقابلات مع عمال المناجم وأفراد الشعوب الأصلية وخبراء في مجالي الصحة والبيئة وصحفيين وفاعلين في المجتمع المدني وغيرهم من الفاعلين على الصعيد المحلي. وتشير المفوضية، كلما أمكن، إلى المعلومات والبيانات الرسمية.

4- ووُثقت النتائج الواردة في هذا التقرير وأمكن التأكد منها وفقاً لمنهجية المفوضية. وبذلت المفوضية العناية الواجبة في تقييم مصداقية جميع المصادر ومدى موثوقيتها، وتحققت من المعلومات التي جمعتها بمقارنتها بغيرها للتأكد من صحتها. والتمست موافقة مستنيرة من المصادر التي شملتها المقابلات، وعملت على ضمان السرية عند الطلب، واتخذت جميع التدابير المناسبة لحماية الهوية.

5- وقيَّمت المفوضية المعلومات التي جمعتها في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان، حسبما ينطبق على جمهورية فنزويلا البوليفارية، وفي ضوء التشريعات المحلية ذات الصلة.

ثانياً- استقلال النظام القضائي

6- لا تزال المفوضية قلقة إزاء عدم استقلال النظام القضائي في جمهورية فنزويلا البوليفارية، مثلما أُعرب عنه في تقارير سابقة صادرة عن المفوضية[1]، وأعربت عنه هيئات معاهدات الأمم المتحدة

(1) A/HRC/41/18، الفقرة 76. انظر أيضاً OHCHR, "Human rights violations in the Bolivarian Republic of Venezuela: a downward spiral with no end in sight" (June 2018).

والإجراءات الخاصة[2]، وأثناء الاستعراض الدوري الشامل للبلد[3]، وأبدته محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان[4] ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان[5].

7- واستقلال نظام العدالة مكرس على الصعيد المحلي في دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية[6]، والقانون الأساسي لمحكمة العدل العليا[7]، ومدونة الأخلاقيات للقضاة الفنزويليين[8]، التي ترسي قواعد بشأن اختيار القضاة والإجراءات التأديبية وأسس عزلهم. وحددت المفوضية عدة عوامل تقوض إلى حد بعيد استقلال القضاء، منها انعدام الأمن الوظيفي للقضاة، وعدم شفافية عملية تعيينهم، والضغط السياسي (بما في ذلك التهديد بالفصل)، وعدم استقرار ظروف العمل، وفرض قيود على حريتهم في تكوين الجمعيات. وتُضعف هذه العناصر قدرة السلطة القضائية على مراقبة ممارسة المؤسسات الأخرى للسلطة وعلى صون حقوق الإنسان.

8- وفي 1999، أصدرت الجمعية الوطنية التأسيسية مرسوماً بشأن ''الطوارئ القضائية''[9]، أنشأت بموجبه لجنة تتمتع بسلطة عزل القضاة من مناصبهم لأسباب مثل الفساد والتأخر في البت في القضايا، من دون محاكمة وفق الأصول القانونية[10]. وتلقت المفوضية تقارير تفيد بأن اللجنة القضائية التابعة للمحكمة العليا واصلت استخدام المرسوم أساساً لعزل القضاة لأسباب أخرى. ومنذ 2002، لم تجرِ أي عملية مفتوحة وشفافة لتعيين القضاة الدائمين. ولما كانت اللجنة القضائية التابعة للمحكمة العليا لا تتبع عملية شفافة وعلنية في تعيين القضاة، يستحيل التحقق من امتثال هذه العملية للمقتضيات القانونية. وفي 2019، خلصت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أن أقل من 25 في المائة من القضاة هم دائمون من جراء هذه العملية[11].

9- ويساور المفوضية قلق لأن انعدام الأمن الوظيفي يحد من استقلال القضاة ويعرضهم لتدخل لا مبرر له من رؤسائهم ومن مصادر خارجية. وتشير المعلومات المتاحة للمفوضية إلى أن قضاة المحكمة العليا يتحكمون فعلياً في قرارات المحاكم الأدنى درجة على الصعيد الوطني، ولا سيما في مجال القانون الجنائي. وأفاد الأشخاص المشمولون بالمقابلات بأن القضاة ينتظرون، في القضايا التي لها صبغة سياسية على

(2) انظر على سبيل المثال، CCPR/C/VEN/CO/4؛ و*أوسيو ساموارا ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية*، (CCPR/C/121/D/2203/2012)، الفقرة 9-3؛ و*سيدينيو ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية*، (CCPR/C/106/D/1940/2010)، الفقرة 7-2؛ وCAT/C/VEN/CO/3-4؛ وA/HRC/WGAD/2019/13؛ وA/HRC/WGAD/2019/39؛ وA/HRC/WGAD/2019/75؛ والرسائل AL VEN 4/2017، المؤرخة 28 تموز/يوليه 2017؛ وUA VEN 6/2018، المؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2018؛ وAL VEN 4/2018، المؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2018؛ وUA VEN 1/2020، المؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2020.

(3) A/HRC/34/6.

(4) Inter-American Court of Human Rights, *Chocron Chocron v. Venezuela*, Judgment, 1 July 2011.

(5) Inter-American Commission on Human Rights, *Human Rights Situation in Venezuela: Democratic Institutions, the Rule of Law and Human Rights in Venezuela – Country Report*, 31 December 2017.

(6) المادتان 254 و256 من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية.

(7) جمهورية فنزويلا البوليفارية، *الجريدة الرسمية*، العدد 522 39 (1 تشرين الأول/أكتوبر 2010).

(8) جمهورية فنزويلا البوليفارية، *الجريدة الرسمية*، العدد 207 6 (الاستثنائي) (28 كانون الأول/ديسمبر 2015).

(9) جمهورية فنزويلا البوليفارية، *الجريدة الرسمية*، العدد 805 36 (11 تشرين الأول/أكتوبر 1999).

(10) *سابارسكي ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية* (CCPR/C/125/D/2254/2013) و*أوسيو ساموارا ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية* (CCPR/C/121/D/2203/2012). انظر أيضاً القرار 1007 لعام 2017 الصادر عن المحكمة الإدارية السياسية.

(11) Inter-American Commission on Human Rights, *2019 Yearly Report*, chapter IV.B, para. 44. متاح في الرابط التالي: www.oas.org/en/iachr/docs/annual/2019/docs/IA2019cap4BVE-en.pdf.

وجه الخصوص، تعليمات من قضاة المحكمة العليا قبل اتخاذ القرار، خوفاً من الفصل أو من أي أعمال انتقامية أخرى. وفي 2009، حوكمت القاضية ماريا لورديس أفيوني مورا بعد أن اعتمدت حكماً يقضي بالامتثال لقرار الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي[12]. وسُلبت حريتها ثم أُطلق سراحها في 2011 مع إخضاعها لتدابير وقائية. وكان لقضيتها تأثير مثبط إذ حال ذلك دون تصرف القضاة باستقلال خوفاً من الملاحقة الجنائية[13].

10- وتشير المعلومات التي تلقتها المفوضية إلى أن الراتب الشهري للقاضي يبلغ نحو 30 دولاراً، مما يزيد من خطر الفساد في جميع المجالات وعلى جميع مستويات الإدارة القضائية[14].

11- وعُززت التركيبة الحالية للمحكمة العليا بتعيين 13 قاضياً من قبل الجمعية الوطنية التي يقودها الحزب الحاكم في كانون الأول/ديسمبر 2015، على الرغم من أن جمعية وطنية مشكلة حديثاً كانت قد انتُخبت آنذاك تتألف من أغلبية من البرلمانيين من أحزاب المعارضة. ووفقاً للمعلومات الواردة، لم تحترم تلك العملية الآجال القانونية، ولم يُبت بعد في الطعون القانونية اللاحقة في مؤهلات المرشحين. وأُجبر ثلاثة عشر قاضياً من قضاة المحكمة العليا على التقاعد قبل الأوان لكي يتسنى تعيين القضاة الجدد؛ وكان بعض القضاة المعيّنين حديثاً قد شغلوا مناصب في السلطة التنفيذية أو كانوا مسجلين بصفتهم أعضاء في الحزب الحاكم، وتفيد التقارير بأن أغلبهم لا يستوفي المتطلبات الدنيا التي ينص عليها الدستور[15].

12- ولاحظت المفوضية أن قرارات المحكمة العليا المتعلقة بالجمعية الوطنية غير متسقة وتثير شواغل إزاء سيادة الاعتبارات السياسية على القرارات القانونية. ففي الفترة من 30 كانون الأول/ديسمبر 2015 إلى 31 أيار/مايو 2020، أصدرت المحكمة العليا 131 قراراً يبطل قرارات الجمعية الوطنية[16]. وفي 26 أيار/مايو 2020، صادقت المحكمة على انتخاب البرلماني لويس بارا رئيساً للجمعية الوطنية من دون التحقق مما إذا كان قد حصل على العدد المطلوب من الأصوات، وأعلنت أن رئاسة خوان غوايدو تشكل ''عصياناً''[17]. ومنذ آذار/مارس 2017، رفعت المحكمة العليا الحصانة عن 29 برلمانياً من المعارضة من دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها في الدستور ومن دون محاكمة وفقاً للأصول القانونية[18].

13- ويساور المفوضية قلق إزاء استمرار اللجوء إلى نظام القضاء العسكري لمحاكمة المدنيين[19]. ففي 13 آب/أغسطس 2019، على سبيل المثال، حكمت محكمة عسكرية على الزعيم النقابي روبين

(12) A/HRC/16/47/Add.1، الفقرات 92-101.

(13) أدينت القاضية أفيوني في 21 آذار/مارس 2019. انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24405&LangID=E.

(14) World Justice Project, *Rule of Law Index – 2020*, p. 157. تُلزم المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأعضاء باتخاذ تدابير لتدعيم النزاهة ومنع الفساد داخل الجهاز القضائي.

(15) انظر www.accesoalajusticia.org/wp-content/uploads/2016/07/Perfil-de-magistrados-del-TSJ-julio-2016.pdf (بالإسبانية).

(16) www.accesoalajusticia.org/el-tsj-vs-la-an/ (بالإسبانية).

(17) قرار اتخذته الغرفة الدستورية للمحكمة العليا، 26 أيار/مايو 2020. متاح في الرابط التالي http://historico.tsj.gob.ve/decisiones/scon/mayo/309867-0065-26520-2020-20-0001.HTML (بالإسبانية).

(18) المادة 200 من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية.

(19) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32(2007) بشأن الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، الفقرة 22.

غونزاليس بالسجن لمدة خمس سنوات وتسعة أشهر بتهمة إهانة القوات المسلحة[20]. والقضاة والمدعون العامون والمحامون ضمن نظام القضاء العسكري هم أفراد عسكريون رهن الخدمة الفعلية، ويخضعون للانضباط العسكري ومبدأ طاعة الرؤساء[21].

14- ويشكل إنشاء محاكم لمكافحة الإرهاب في 2014 بموجب مذكرة داخلية صادرة عن المحكمة العليا بدلاً من قانون صادر عن الجمعية الوطنية مصدر قلق شديد، مثله في ذلك مثل مدى توافق الإجراءات القضائية المتبعة في تلك المحاكم مع الحق في الضمانات القضائية والمحاكمة العادلة. ولم يُعلَن عن ولاية تلك المحاكم، ولا تُعقد جلسات الاستماع فيها علناً دائماً، وتتألف من قضاة مؤقتين يعيَّنون من خلال إجراءات غير شفافة. ويساور المفوضية القلق أيضاً إزاء زيادة استخدام هذه المحاكم منذ 2018، للملاحقة بشأن قضايا ذات صبغة سياسية، تشمل الأفراد العسكريين.

15- ويؤثر انعدام الأمن الوظيفي أيضاً على المدعين العامين في مكتب النائب العام. فيكاد يكون جميعهم معيّناً تعييناً مؤقتاً، ويخضع تعيينهم وتسريحهم للسلطة التقديرية للنائب العام، على الرغم من أن القانون ينص على المنافسة العامة[22]. وقد اختارت الجمعية الوطنية التأسيسية النائب العام الحالي من خلال إجراءات لا تتماشى مع الأحكام الدستورية.

16- ووفقاً للقانون الأساسي الواجب التطبيق، فإن هيئة محامي المساعدة القضائية، التي توفر محامي دفاع بتمويل من الحكومة، مؤسسة مستقلة وظيفياً وإدارياً[23]. غير أن عدم كفاية الموارد أعاق قدرتها على الدفاع الملائم عن الأشخاص الذين تمثلهم. وتلقت المفوضية أيضاً معلومات عن عدم استقلال محامي المساعدة القضائية أثناء جلسات الاستماع في بعض القضايا ذات الصبغة السياسية، حيث لا يُسمح للمتهمين بتعيين محاميهم. ومنذ 2015، علقت المحكمة العليا انتخابات نقابة المحامين الفنزويليين، مما أضعف قدرتها على صون استقلال ونزاهة مهنة المحاماة[24].

ثالثاً- إمكانية اللجوء إلى القضاء، حتى عندما يتعلق الأمر بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

17- لا يزال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يواجهون عقبات قانونية وسياسية واجتماعية اقتصادية تحول دون إمكانية لجوئهم الفعلي إلى القضاء، علماً أن النساء تعترضهن تحديات جنسانية بوجه خاص.

(20) تقرير لجنة التحقيق التابعة لمنظمة العمل الدولية عن جمهورية فنزويلا البوليفارية، تشرين الأول/أكتوبر 2019. متاح في الرابط التالي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_722037.pdf (بالإسبانية).

(21) International Commission of Jurists, *The Trial of Civilians by Military Courts in Venezuela*, 2018.

(22) جمهورية فنزويلا البوليفارية، القرار 2703، *الجريدة الرسمية*، العدد 482 41 (14 أيلول/سبتمبر 2018). متاحة في الرابط التالي: www.ghm.com.ve/wp-content/uploads/2018/09/41482.pdf (بالإسبانية).

(23) جمهورية فنزويلا البوليفارية، *الجريدة الرسمية*، العدد 207 6 (الاستثنائي) (28 كانون الأول/ديسمبر 2015).

(24) تنص المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين على أن تُنتخب الهيئة التنفيذية للرابطات المهنية من قبل أعضائها وتمارس مهامها من دون تدخل خارجي.

ألف- انتهاكات الحق في الحياة والحق في الأمن الشخصي

18- في حالات انتهاكات الحق في الحياة التي يُزعم أن قوات الأمن ارتكبتها، حددت المفوضية العقبات الماثلة أمام مكتب النائب العام لإجراء تحقيقات فعالة. ومن العقبات الهيكلية الرئيسية أن التحقيقات الجنائية المتعلقة بالجرائم التي يُزعم أن أفراد قوات الأمن ارتكبوها مرتبطةٌ بأنشطة الأدلة الجنائية التي يضطلع بها مكتب التحريات العلمية والجنائية وبحث الأدلة الجنائية، الذي يُقدم تقاريره مباشرة إلى وزارة الداخلية والسلام والعدل. وتشرف الوزارة على أجهزة أمنية أخرى، مثل الشرطة الوطنية البوليفارية وقوات العمل الخاصة التابعة لها، مما يؤدي إلى تضارب محتمل في المصالح ويُقوّض استقلال التحقيقات. ويُنفذ مكتب التحريات العلمية والجنائية وبحث الأدلة الجنائية أيضاً عمليات أمنية، ويُزعم أن بعض أعضائه أنفسهم تورطوا في عمليات قتل[25]. علاوة على ذلك، أُبلغت المفوضية بأن القدرة التنفيذية للوحدة الجنائية المعنية بمكافحة انتهاك الحقوق الأساسية، التي أنشأها مكتب النائب العام للاضطلاع بنفسها بأبحاث الأدلة الجنائية في حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن، قد قُلصت تقليصاً شديداً منذ 2017.

19- وتشير آخر المعلومات التي قدمها مكتب النائب العام إلى المفوضية إلى فتح تحقيقات، في الفترة من 1 آب/أغسطس 2017 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تتعلق بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان ارتكبها 766 فرداً من أفراد قوات الأمن. وأدى ذلك إلى توجيه الاتهام إلى 505 أفراد واحتجاز 390 منهم وإدانة 127. وشملت أحكام الإدانة 77 حالة تتعلق بانتهاك الحق في الحياة، و18 حالة بشأن التعذيب وسوء المعاملة، و6 حالات بشأن انتهاك الحق في السلامة، و3 حالات بشأن انتهاك الحق في الحرية، و6 حالات بشأن العنف الجنسي، وحالتين بشأن الاختفاء القسري.

20- وفي قضايا الوفيات التي حدثت في سياق الاحتجاجات، أبلغ أقارب الضحايا المفوضية بأن الحرس الوطني البوليفاري رفض تقديم أسماء الضباط الذين شاركوا في العمليات ذات الصلة على الرغم من الطلبات العديدة التي قدمها مكتب النائب العام للحصول على معلومات. وخلصت المفوضية أيضاً إلى ارتفاع معدل دوران المدعين العامين والقضاة في هذه القضايا، مما يسبب تأخيراً مستمراً في الإجراءات، ويؤدي من ثم إلى تفاقم صدمة الأسر. وفي القضايا القليلة التي وُجهت فيها اتهامات إلى أفراد قوات الأمن، أُجلت المحاكمات مرات عديدة. وأبلغ الأشخاص المشمولون بالمقابلات المفوضية بأن موظفي الأمن المحتجزين لا يودعون في مراكز الاحتجاز وفقاً لأوامر القضاء، بل في مجمعات الشرطة التي يقال إنهم يتلقون فيها معاملة تفضيلية.

21- وأفاد مكتب النائب العام أنه سجل 958 قضية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالاحتجاجات التي وقعت في 2014 و2017 و2019. ويجري التحقيق في 474 قضية منها، بينما رُفضت 406 قضايا منها. ووُجهت إلى 44 شخصاً إجمالاً تهم تتعلق بهذه القضايا بينما كان 10 أشخاص آخرين رهن الاحتجاز في انتظار نتائج محاكماتهم[26]. ولم تحدد المعلومات التي قدمتها الحكومة ما إذا كان أفراد قوات الأمن قد أدينوا بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات.

22- وعندما تحدث وفيات في سياق العمليات الأمنية، فإن طريقة تنفيذ هذه العمليات تطرح تحديات إضافية لأقارب الضحايا الذين يسعون إلى اللجوء إلى القضاء. ووثقت المفوضية عدم رغبة قوات الأمن عادة، عقب أعمال القتل تلك، في إبلاغ الأسر بأماكن وجود الضحايا. وبعد أيام من البحث،

(25) A/HRC/44/20، الفقرة 35.

(26) معلومات مقدمة من حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى المفوضية في 2 حزيران/يونيه 2020.

يعثر أفراد الأسرة عموماً على جثة الضحية في المشرحة. ولاحظت الأسر بانتظام أدلة على التلاعب بمسرح الجريمة مما يشير إلى حدوث مواجهة بين الضحية وقوات الأمن. وأفاد الأقارب أيضاً بأن عبء الإثبات يقع عليهم في كثير من الأحيان لتقديم الدليل على أن الضحية ليس مجرماً. ولا يستطيع معظمهم تحمل تكاليف الوثائق المطلوبة في المحكمة.

23- وأبلغ أقارب الضحايا أيضاً عن ضروب مختلفة من الترهيب والتهديد والانتقام من جانب أفراد قوات الأمن لمنعهم من التماس العدالة. وأدى ذلك في أخطر الحالات إلى تشريد أفراد الأسرة قسراً ولمدة طويلة، بل وإلى قتلهم في بعض الحالات.

24- ورأت المفوضية أن هناك تحديات تعترض ضمان بذل العناية الكافية في الاستجابة لمطالبات الضحايا. وأفاد الأشخاص المشمولون بالمقابلات بأن الموظفين العاملين في نظام القضاء إما لا يستطيعون معالجة مطالباتهم ومتابعة القضايا – بسبب نقص التدريب أو الهياكل الأساسية – أو لا يرغبون في فعل ذلك. وتعمد السلطات أحياناً إلى ثنيهم عن التبليغ بانتهاكات حقوق الإنسان، مدعية عجزها عن التحقيق في تلك الحالات، أو مقرة بتلقي أوامر من الرؤساء بعدم التحقيق، ولا سيما فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة التي ترتكبها قوات الأمن. وأفاد المشمولون بالمقابلات بأن الأسباب الرئيسية لعدم الاتصال بالسلطات تشمل الخوف من معاودة الإيذاء وعدم الثقة في نظام القضاء.

25- ووثّقت المفوضية عدم بذل المحاكم العناية الواجبة في كثير من الأحيان في الحالات الخطيرة التي يُزعم فيها حدوث حالات اختفاء قسري. فقد تلقت، على سبيل المثال، معلومات عن مزاعم الاختفاء القسري للمقدم خوان أنطونيو هورتادو كامبوس، في أيلول/سبتمبر 2018، وهوغو إنريكي مارينو سالاس – وهو مدني كان يعمل مقاولاً مع الجيش – في نيسان/أبريل 2019. ولم يتلق أقاربهما ردوداً على طلبي المثول أمام القضاء المقدمين في تموز/يوليه 2019 وأيار/مايو 2019 على التوالي، ولا يزال مكان وجودهما مجهولاً.

26- وأبلغت مصادر المفوضية بأن القضاة يعمدون عادة، لدى تبليغهم أثناء جلسات الاستماع بحالات التعذيب أو سوء المعاملة، إلى الرد بعدم اختصاصهم بمعالجة هذه الادعاءات، على الرغم من أن القانون الوطني في جمهورية فنزويلا البوليفارية والتزاماتها القانونية ينصان على واجب التحقيق في أي ادعاءات تتعلق بالتعذيب. وفي الحالات القليلة التي قُبل فيها طلب التحقيق، لم تُنجز أي فحوص طبية ولم تُجرَ أي تحريات.

27- ووثقت المفوضية 16 حالة من التعذيب وسوء المعاملة التي يُزعم ارتكابها في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2019 إلى 31 أيار/مايو 2020. أما العدد الفعلي فقد يكون أكبر بكثير، نظراً لأنماط حالات الاختفاء القسري القصير الأجل والاحتجاز الانفرادي والاحتجاز التعسفي، التي تزيد عادة من خطر التعذيب وسوء المعاملة[27]. وتلقت المفوضية روايات موثوقة تفيد بتعرض أشخاص سلبتهم المديرية العامة لمكافحة التجسس العسكري حريتهم لجلسات تنطوي على واحد أو أكثر من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي قد تصل إلى حد التعذيب. وتشمل الحالات الموثقة الضرب المبرح بالألواح، والخنق بالأكياس البلاستيكية والمواد الكيميائية، وتغطيس رأس الضحية في الماء، وصعق الجفون بالكهرباء، والعنف الجنسي في شكل صعقات كهربائية للأعضاء التناسلية. وعُرّض المحتجزون أيضاً للبرد و/أو للإضاءة الكهربائية المستمرة، وقُيدت أيديهم و/أو عصبت أعينهم لمدد طويلة، وهُددوا بقتلهم وقتل أقاربهم. ويعاني ضحايا التعذيب من آثار نفسية مثل الاكتئاب والأرق والقلق واضطراب الكرب التالي للرضح والتفكير في الانتحار. وتشمل الآثار البدنية الشائعة الألم المزمن،

(27) A/HRC/44/20، الفقرتان 46 و49.

وفقدان الإحساس في الأطراف، وأمراض الكلي، وارتفاع ضغط الدم، والإصابة في العينين وفقدان البصر. وتلقت المفوضية تقارير تفيد بأن الأطباء أصدروا في بعض الحالات شهادات طبية مزورة أو غير دقيقة لا تكشف عن علامات التعذيب.

28- ومن الأمثلة الموثقة على التعذيب حالة النقيب المتقاعد رافائيل أكوستا أريفالو، الذي توفي أثناء احتجازه في 29 حزيران/يونيه 2019. وكشفت تقارير تشريح جثته أنه تعرض لضربات متعددة. وكان مصاباً بكدمات وجروح وحروق في أجزاء مختلفة من جسمه، وكسور في 15 ضلعاً من أضلاعه، فضلاً عن كسور في أنفه وقدمه اليمنى. واحتُجز عميلان من عملاء المديرية العامة لمكافحة التجسس العسكري، واتُّهما في تلك القضية بالقتل من الدرجة الثانية، وليس بارتكاب أفعال التعذيب. وفي أيلول/سبتمبر 2019، حُكم عليهما بالسجن لمدة ست سنوات بعد الإقرار بالمسؤولية، حيث خُففت عقوبتهما بمقدار الثلث.

29- ويتضمن قانون حماية الضحايا والشهود وغيرهم إطاراً قانونياً شاملاً، غير أن المفوضية لاحظت أن الضحايا لا يتلقون عموماً أي دعم نفسي اجتماعي قبل الإجراءات القضائية أو أثناءها أو بعدها، وأن تدابير الحماية لا تنفَّذ تنفيذاً فعالاً في كثير من الأحيان.

30- علاوة على ذلك، تلقت المفوضية تقارير عن التنميط الجنساني غير المشروع داخل النظام القانوني، وعن العنف الجنساني، بما في ذلك التهديد وسوء المعاملة والإيذاء اللفظي من جانب الموظفين العموميين والموظفين القضائيين. ويؤثر ذلك، بوجه خاص، على النساء المشتكيات اللاتي يتحملن عادة وطأة البحث عن الحقيقة والعدالة والتعويض عن الانتهاكات التي يتعرض لها أقاربهن الذكور.

31- وتلقت المفوضية معلومات عن عقبات إضافية أمام إمكانية اللجوء إلى القضاء منذ إعلان ''حالة الإنذار'' في 13 آذار/مارس من جراء جائحة كوفيد-19. وأفادت الجهات التي تدعم الضحايا من محامين ومنظمات غير حكومية بأن نظام القضاء لم ينشئ آلية فعالة لمعالجة الإجراءات العاجلة[28]. وتشير التقارير أيضاً إلى زيادة القيود المفروضة على استعانة المدعى عليهم بالمحامين وعلى اتصالهم بهم.

باء- العنف الجنساني

32- يهدف القانون الأساسي المتعلق بحق المرأة في حياة خالية من العنف إلى توفير الحماية والعدالة لضحايا العنف الجنسي والجنساني، غير أن تنفيذه يظل جزئياً وغير كافٍ لتوفير الحماية الملائمة للضحايا. وأعلنت الحكومة أن مكتب النائب العام تلقى 530 32 شكوى تتعلق بالعنف ضد المرأة في 2019، لكنها لم تقدم معلومات عن النتائج[29].

33- ولاحظت المفوضية عدم بذل العناية الواجبة في إجراءات التحقيق المتعلقة بحالات العنف الجنساني. ورغم وجود المحاكم ووحدات الشرطة المتخصصة في العنف الجنساني، تشير روايات الضحايا إلى أن هذه الجهات لا تتبع نهجاً يركز على الضحايا. وهناك خمسة ملاجئ فقط توفر الحماية للنساء ضحايا العنف الجنساني في جمهورية فنزويلا البوليفارية، زادتها الأزمة الاقتصادية ضعفاً.

34- وتلقت المفوضية معلومات عن حالات محتملة للاتجار بالأشخاص، بمن فيهم النساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي، إلى كوراساو وترينيداد وتوباغو. وأبلغ أفراد الأسر مكتب النائب

(28) في 20 آذار/مارس، أصدرت المحكمة العليا قراراً (0001-2020) يعلن تعليق عمل المحاكم، لكنه يكفل قدرتها على مواصلة تناول المسائل العاجلة.

(29) معلومات مقدمة من حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى المفوضية في 2 حزيران/يونيه 2020.

العام بحالات الاختفاء في حزيران/يونيه 2019 و20 شباط/فبراير 2020، ومع ذلك لم يُحرز تقدم يذكر في التحقيق في مصير المختفين ومكانهم، وفي مزاعم وجود شبكات الاتجار.

جيم- انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

35- تنص التشريعات المحلية على سبل انتصاف قانوني شاملة لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية دولة طرف في البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ 2018. ومع ذلك، خلصت المفوضية إلى أن سبل الانتصاف القانوني الرئيسية لم تكن فعالة لضحايا انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 2015 عن قلقها إزاء اجتهاد المحكمة العليا الذي يقضي بأن بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا تدخل في نطاق الحماية القضائية[30].

36- وأثار الضحايا والمحامون الذين قابلتهم المفوضية شواغل إزاء كيفية تناول المحاكم طلبات الحماية المؤقتة (أمبارو)، مما يؤدي إلى تأخير شديد في الإجراءات التي تؤثر على فعاليتها، ولا سيما في الطلبات العاجلة لاتخاذ تدابير احترازية/مؤقتة لتجنب وقوع ضرر لا يمكن جبره. ووثقت المفوضية حالات أمبارو تنطوي على طلب الحصول العاجل على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، استغرق قرار قبول النظر فيها من المحاكم أكثر من سنة. وعلى الرغم من مرور وقت طويل، لم تتخذ المحاكم أي خطوة إجرائية بشأن مقبولية الطلبات أو أسسها الموضوعية، بما فيها الطلبات التي يلتمس أصحابها حماية مصالح جماعية (الدعاوى الجماعية). وأُبلغت المفوضية، على سبيل المثال، بأن المحاكم لم تتخذ، وقت كتابة هذا التقرير، أي خطوة أو قرار بشأن طلب أمبارو قدمه 307 أشخاص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في كانون الأول/ديسمبر 2017، يلتمسون فيه الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة. وفي حالات أخرى، تلقى المدَّعون قرارات متناقضة، تمنعهم في الواقع من اللجوء إلى القضاء، حيث رأت المحاكم أن طلباتهم غير مقبولة، مشيرة إلى أن من الضروري البدء بتقديم دعاوى إدارية، بينما رفضت المحكمة الإدارية أيضاً الطلبات نفسها، مشيرة إلى أن النظر في هذه المسائل هو من اختصاص المحاكم.

37- والافتقار إلى الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات بشأن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وتخصيص الأموال العامة يحول دون إجراء أي تقييم شامل لامتثال الحكومة لالتزاماتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي بعض الظروف الخاصة، قد يشكل ذلك أيضاً عقبة أمام الفصل القضائي في انتهاكات هذه الحقوق.

رابعاً- حالة حقوق الإنسان في منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو

38- أنشئت منطقة التنمية الاستراتيجية الوطنية آركو مينيرو ديل أورينوكو بموجب المرسوم رقم 2 248 في شباط/فبراير 2016. وتغطي هذه المنطقة مساحة قدرها 111 843،70 كيلومتراً مربعاً، أي ما يعادل 12 في المائة من الأراضي الوطنية، وتمتد إلى منطقة الأمازون الأحيائية. وتشمل الأهداف الرئيسية لمنطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو تنظيم نشاط التعدين في ولايات أمازوناس وبوليفار ودلتا أماكورو، وتنويع موارد الدولة، وتنمية مواردها المعدنية[31]. ويتوخى المرسوم وضع إطار مؤسسي لتنظيم استغلال

(30) E/C.12/VEN/CO/3، الفقرة 7.

(31) جمهورية فنزويلا البوليفارية، *الجريدة الرسمية*، العدد 855 40 (24 شباط/فبراير 2016).

المعادن مثل الذهب والماس والكولتان والحديد والبوكسيت، متوقعاً أن يتحقق ذلك من خلال مشاركة عمال المناجم وشركات التعدين الصغيرة والشركات العامة والخاصة والمختلطة الأكبر حجماً، في إطار مبادئ الدفاع عن السيادة الوطنية واحترام الشعوب الأصلية والشفافية والاستدامة. وتتضمن الخطة القطاعية للتعدين 2019-2025 أهدافاً مماثلة، على غرار خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد المعروفة باسم خطة الأمة (*Plan de la patria*) *2019-2025*.

39- ونظراً لانعدام الشفافية بشأن هذه المسألة، لا تستطيع المفوضية تحديد مدى تمكُّن الحكومة من تنظيم نشاط التعدين وكبح التعدين غير القانوني في آركو مينيرو ديل أورينوكو. ولم تنشر وزارة تنمية التعدين معلومات رئيسية ذات أهمية عامة، مثل دراسات الأثر البيئي والاجتماعي الثقافي، أو عدد وأسماء الشركات التي أقامت معها الحكومة شراكات، أو عدد عمال المناجم المسجلين في السجل الوحيد للتعدين[32]. ولا ينشر مصرف فنزويلا المركزي معلومات محدثة عن كمية الذهب والمعادن الأخرى التي يتلقاها من شركة التعدين المملوكة للدولة (Minerven)[33]، وعن كمية المعادن المصدَّرة، ووجهتها الرئيسية، أو العملات الأجنبية التي تتلقاها الدولة مقابل ذلك[34].

40- وتشير المعلومات المتاحة للمفوضية إلى أن معظم أنشطة التعدين داخل منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو وخارجها تسيطر عليها جماعات إجرامية منظمة أو جماعات مسلحة. وتحدد هذه الجماعات من يدخل المنطقة ومن يغادرها؛ وتفرض القواعد؛ وتُنزل عقوبة بدنية قاسية بمن يخالف القواعد؛ وتستفيد اقتصادياً من جميع الأنشطة داخل منطقة التعدين، بوسائل منها الابتزاز مقابل الحماية. وتبين المعلومات المتاحة أن الجماعات الإجرامية المنظمة، التي يُطلق عليها محلياً اسم *sindicatos* (النقابات)، تسيطر على معظم المناجم[35]. وعلى الرغم من أن التعدين غير القانوني موجود في ولاية بوليفار منذ أكثر من 20 عاماً، فإن وجود جماعات إجرامية في أنشطة التعدين أصبح أوضح منذ 2011، عندما أُنهيت الامتيازات الممنوحة لشركات التعدين الأجنبية[36]. وزاد حضورها زيادة كبيرة منذ 2015، بالتزامن مع ارتفاع أسعار الذهب العالمية. وتحاكي هذه الجماعات هيكل البراناتوس (*pranatos*) السائد في بعض السجون في جمهورية فنزويلا البوليفارية، حيث يفرض ''رئيس'' بالقوة النظام الداخلي ويتحكم في الأنشطة غير المشروعة في الداخل والخارج. وتلقت المفوضية أيضاً معلومات تشير إلى أن جماعات مسلحة غير نظامية سيطرت منذ عهد قريب على مناجم معيّنة في الجزء الأوسط من ولاية بوليفار وفي جزئها الشرقي، بالقرب من الحدود مع غيانا.

(32) أنشئ السجل الوحيد للتعدين بموجب المرسوم رقم 2 165 لتنظيم نشاط التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق.

(33) أممت الحكومة، بموجب مرسومها رقم 8 413، جميع أنشطة تعدين الذهب، ونصت على أن شركة التعدين العامة في فنزويلا (Minerven) هي الشركة الوحيدة المخولة تجهيز الذهب وجمعه وتسليمه إلى مصرف فنزويلا المركزي.

(34) تشير المعلومات الوحيدة التي أعلن عنها مصرف فنزويلا المركزي فيما يتعلق بأنشطة تعدين الذهب إلى أسعار الذهب وكمية الذهب التي اشتراها في السوق المحلية من 1986 إلى 2018. وتفيد تلك المعلومات باشتراء 9،2 أطنان من الذهب في 2018، من دون تحديد مصدرها. انظر www.bcv.org.ve/minerales-estrategicos/oro/compras-de-oro-en-el-mercado-interno (بالإسبانية).

(35) تعرف هذه الجماعات باسم *sindicatos* (النقابات) لأنها نشأت أصلاً عن نقابات البناء في سيوداد بوليفار، التي كانت تمارس الابتزاز. وعندما ضربت الأزمة الصناعات الأساسية في ولاية بوليفار، نقل أعضاء تلك النقابات عملياتهم إلى أنشطة التعدين.

(36) في 23 آب/أغسطس 2011، أمم الرئيس جميع شركات التعدين العاملة في جمهورية فنزويلا البوليفارية (المرسوم رقم 8 413).

41- وتبيّن الروايات التي وثقتها المفوضية أن مستويات العمل والاستغلال والاتجار والعنف مرتفعة، بسبب اتباع الجماعات التي تسيطر على المناجم خطة للفساد والرشوة، تدفع بموجبها أموالاً للقادة العسكريين للحفاظ على وجودها وعلى أنشطتها غير المشروعة.

42- وبسبب الأزمة الاقتصادية، تضاعفت الهجرة الداخلية إلى منطقة التعدين، وإن لم تكن هناك معلومات رسمية عن عدد الأشخاص العاملين حالياً في التعدين في آركو مينيرو ديل أورينوكو. ويهاجر عدد كبير من السكان مؤقتاً من جميع أنحاء جمهورية فنزويلا البوليفارية للعمل في المناجم وبالقرب منها بسبب البطالة في مجتمعاتهم الأصلية أو لترك وظائفهم في قطاعات أخرى، بما في ذلك التعليم والصحة، بسبب انخفاض الأجور، سعياً إلى إعالة أسرهم على نحو أفضل. ولا تملك غالبيتهم العظمى أي خبرة سابقة في مجال التعدين.

43- والتقنية المستخدمة أكثر من غيرها في منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو هي التعدين السطحي حيث تُحفر شقوق أو حفر كبرى في الأرض. وأوضح عمال المناجم أنهم ينزلون إلى الحفر من دون أي حماية، حفاة أحياناً، لجمع الصخور والصعود بها في أكياس مملوءة. ويُنظَّم العمل بحسب طواقم من أربعة أو خمسة عمال مناجم، يعملون وفقاً لنوبات نهارية وليلية تستغرق الواحدة منها حوالي 12 ساعة. وأفاد عمال مناجم سابقون بأن الحوادث شائعة، وشهدوا انهيالات أرضية دُفن فيها عمال أحياء.

44- ويتسم معظم العمل المضطلع به في آركو مينيرو ديل أورينوكو بطابع غير رسمي، حيث لا يملك الأشخاص عقود عمل. وحددت المفوضية نمطاً من الاستغلال في العمل يُجبَر بموجبه عمال المناجم على التخلي عن نسبة كبيرة من الذهب الذي يستخرجونه لمختلف الأطراف الفاعلة التي تسيطر على المناجم. ويُلزَمون عموماً بدفع نسبة تتراوح بين 10 في المائة و20 في المائة من الركاز المستخرج للجماعات الإجرامية أو الجماعة المسلحة من أجل العمل، وبدفع نسبة تتراوح بين 15 في المائة و30 في المائة تقريباً لمالك الطاحونة التي تُسحق فيها الصخور لاستخراج الذهب. ويشتري مشترو الذهب هذا الذهب بسعر يقل بنسبة 25 في المائة عن الأسعار الدولية. إضافة إلى ذلك، يضطر عمال المناجم إلى دفع أسعار باهظة مقابل الغذاء والماء للباعة داخل المنطقة، الذين يتعين عليهم بدورهم دفع رسوم للجماعات الإجرامية أو الجماعات المسلحة التي تسيطر على المناجم. وعلى الرغم من أن الدخول في آركو مينيرو ديل أورينوكو أعلى عموماً من الدخول في بقية أنحاء البلد، أشار بعض عمال المناجم إلى أنهم يستطيعون بالكاد البقاء على قيد الحياة أو إعالة أسرهم.

45- ووفقاً للروايات التي تلقتها المفوضية، يُقيم معظم عمال المناجم على هامش مناطق التعدين، مستخدمين في مأواهم الأغطية البلاستيكية والألواح الخشبية. ولا يحصلون على الماء أو خدمات الصرف الصحي، ولا يستفيدون من الربط بالشبكة الكهربائية.

46- وتعمل النساء أيضاً في التعدين وفي جميع أنواع الأنشطة المتصلة به، بما في ذلك العمل بائعات. ويسافر كثير منهن إلى المناجم للعمل طاهيات. وأبرزت عدة روايات زيادة حادة منذ 2016 في البغاء والاستغلال الجنسي والاتجار في مناطق التعدين، بما يشمل المراهقات. وينظَّم البغاء إما في المدن المجاورة أو في أماكن تسمى ***currutelas***، وهي حانات مصنوعة من ألواح خشبية تقع داخل مناطق التعدين، يدفع أصحابها رسوماً إلى الجماعات الإجرامية لمزاولة عملهم.

47- وتلقت المفوضية تقارير تفيد بوجود أطفال لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات في مناطق التعدين، أغلبهم غير مصحوب بذويه، مما يجعلهم عرضة للاستغلال. وأبلغت مصادر أيضاً عن أطفال لا تزيد أعمارهم على 9 سنوات أو 10 سنوات يعملون في المناجم.

48- وحددت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بلديات التعدين في ولاية بوليفار باعتبارها السبب الرئيسي في زيادة حالات الملاريا في جمهورية فنزويلا البوليفارية منذ 2015[37]. وأصبحت برك المياه الراكدة والملوثة الناجمة عن نشاط التعدين حضناً للملاريا، مسببة أيضاً أمراضاً جلدية. وأفاد عمال مناجم سابقون قابلتهم المفوضية بأنهم عانوا من الملاريا أثناء وجودهم في آركو مينيرو ديل أورينوكو. وأبلغت السلطات المحلية المفوضية بأن حالات الإصابة بالملاريا انخفضت في النصف الثاني من 2019 بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها المنظمات الدولية والدولة فيما يتعلق ببرامج مكافحة ناقلات الأمراض وزيادة توافر الأدوية المضادة للملاريا. وتنتشر الملاريا وغيرها من الأمراض القابلة للعلاج، مثل الإسهال، والأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق التطعيم، مثل الحصبة، بين السكان الأصليين. وتسبب وفيات في كثير من الأحيان، لأن المجتمعات المحلية قلما تحصل على علاج ملائم أو لا تحصل عليه مطلقاً.

49- ومن الآثار الخطيرة الأخرى على الصحة والبيئة في آركو مينيرو ديل أورينوكو التلوث الناجم عن استخدام الزئبق على نطاق واسع. فعلى الرغم من حظر استخدام الزئبق الكيميائي على الصعيد الوطني وسيلة للحصول على المعادن أو تجهيزها، أُبلغت المفوضية بأنه يُستعمل على نطاق واسع في المنطقة لفصل الذهب عن المعادن الأخرى، وهي مهمة تضطلع بها النساء في كثير من الأحيان[38]. ويُحرق مزيجه بالذهب فور إنتاجه، ويتنفس عمال المناجم والأشخاص الذين يعيشون في المنطقة الزئبق المتطاير. ويُسكب الزئبق أيضاً في الأرض ثم ينساب إلى الأنهار مع مياه الأمطار. وهكذا كُشِفت مستويات عالية من الزئبق في مجتمعات الشعوب الأصلية التي تعيش في مصب آركو مينيرو ديل أورينوكو[39]. ويؤثر تلوث الأنهار بالزئبق على النساء أكثر من غيرهن لأن الماء يلازمهن في معظم الوقت، حتى عند الاضطلاع بالواجبات المنزلية. ويزيد ذلك من تعرضهن للمخاطر الصحية، التي تشكل مصدر قلق خاص للحوامل بسبب الآثار العصبية المحتملة على الأجنة.

50- ويعاني عمال المناجم وغيرهم من السكان الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المحيطة بالمنطقة أيضاً من ارتفاع مستويات العنف. ووفقاً للحكومة، سجلت ولاية بوليفار في 2019 ما مجموعه 36 جريمة قتل لكل 000 100 شخص، بينما سجلت المنظمة غير الحكومية Observatorio Venezolano de Violencia (المرصد الفنزويلي للعنف) 84 جريمة قتل لكل 000 100 نسمة[40]. وتفيد الحكومة بأن معدلات جرائم القتل المسجلة لكل 000 100 نسمة في بلديات التعدين في إيل كاياو وروسيو وسيفونتيس تصل إلى 94 و109 و64 على التوالي[41].

51- وتستخدم الجماعات الإجرامية والجماعات المسلحة العنف من أجل السيطرة على مناطق التعدين. وأفاد الأشخاص المشمولون بالمقابلات بإيقاع عقوبات بدنية شديدة بمن لا يمتثل للقواعد التي تفرضها هذه الجماعات. وقُدمت أمثلة على حالات وقعت في الفترة من 2018 إلى 2020، تشمل عامل منجم ضُرب أمام الملأ بسبب سرقة أسطوانة غاز؛ وشاباً أُطلقت النار على يديه بسبب سرقة

(37) Pan American Health Organization, “PAHO’s response to maintaining an effective technical cooperation agenda in Venezuela and neighboring member States”, document CD57/INF/7, 30 August 2019.

(38) المرسوم رقم 2 412 المؤرخ 5 آب/أغسطس 2016.

(39) Alejandro Álvarez, *Mercurio: Otro asesino oculto en Venezuela*, 26 September 2019.

(40) https://observatoriodeviolencia.org.ve/informes/informe-anual-de-violencia/ (بالإسبانية).

(41) سجل المرصد الفنزويلي للعنف معدل جرائم القتل لكل 000 100 نسمة على النحو التالي: إيل كاياو (368)؛ وروسيو (221)؛ وسيفونتيس (175).

غرام من الذهب؛ وامرأة ضُربت بالعصي لسرقة هاتف من أحد أعضاء النقابة؛ وعامل منجم قُطعت يده لأنه لم يصرح بقطعة من الذهب.

52- وتشمل العقوبة القتل أيضاً. فعلى سبيل المثال، تلقت المفوضية معلومات عن مراهقَين أُعدما بدعوى تسللهما من نقابة أخرى؛ وعامل منجم يبلغ من العمر 27 عاماً قتله أحد أفراد النقابة بسبب مزاعم إقامته علاقة غرامية بزوجته؛ وشاب قُتل بتهمة سرقة 25 غراماً من الذهب. ووفقاً لروايات تلقتها المفوضية، تُلقى جثث عمال المناجم بانتظام في حفر التعدين القديمة التي تستخدم مقابر سرية. ووثقت المفوضية خمس حالات تتعلق بأشخاص أُبلغ عن اختفائهم أثناء عملهم في المناجم من 2016 إلى 2020. ووفقاً لأقاربهم، فإن الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة يخشون التحدث علناً عن حالات الاختفاء. وندد أفراد الأسر الذين يبحثون عن المختفين بالافتقار إلى الدعم من السلطات، بما في ذلك أجهزة التحقيق، في سعيهم إلى الحقيقة والعدالة.

53- وينشأ العنف أيضاً عن المنازعات المتعلقة بالسيطرة على المناجم. فاستناداً إلى تحليل مفتوح المصدر، خلصت المفوضية إلى وقوع 16 حادثة عنف من هذا النوع في الفترة بين آذار/مارس 2016 وآذار/مارس 2020، أسفرت حسبما يقال عن وفاة 140 رجلاً و9 نساء في المناجم أو بالقرب منها داخل منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو. وكان معظم الضحايا من عمال المناجم أو أفراد الجماعات الإجرامية. ويُزعم أن الجناة من أفراد جماعات إجرامية أخرى أو جماعات مسلحة أخرى. وتفيد روايات بأن أفراداً من قوات أمن الدولة المشاركة في عمليات أمنية في المنطقة تورطوا في بعض عمليات القتل في ثمانية حوادث من هذا القبيل. وطلبت المفوضية إلى الحكومة أن تقدم معلومات عن هذه الحوادث، لكنها لم تتلق رداً بشأنها.

54- وتحدث هذه المستويات العالية من العنف على الرغم من وجود عسكري كبير في آركو مينيرو ديل أورينوكو وفي البلديات المحيطة بها. ويفوض مرسوم آركو مينيرو ديل أورينوكو القوات المسلحة البوليفارية الوطنية حماية أنشطة الصناعات الاستراتيجية في المنطقة والحفاظ عليها. ولدى هذه القوات أكثر من 25 نقطة تفتيش على طول الطريق السريع الذي يمر عبر ولاية بوليفار من الشمال إلى الجنوب، ويربط بين مختلف مدن التعدين. وأبلغت السلطات العسكرية المفوضية بالتحديات الأمنية التي تواجهها، ولا سيما من جراء توغل الجماعات الإجرامية في مناطق التعدين. وأبلغت أيضاً عن الجهود التي تبذلها الحكومة لتنظيم أنشطة التعدين وتحييد الجماعات الإجرامية بإنشاء لواء خاص لحماية آركو مينيرو ديل أورينوكو وضمان الأمن فيها، واعتماد خطة أمنية خاصة لولاية بوليفار في 2020. وذكرت السلطات انخفاضاً شديداً في معدلات جرائم القتل في ولاية بوليفار، من 76 جريمة قتل لكل 000 100 نسمة في 2016 إلى 36 لكل 000 100 نسمة في 2019[42].

55- وفي حزيران/يونيه 2018، أطلقت الحكومة عملية تسمى ''الأيدي المعدنية'' لمكافحة الاتجار بالذهب. ووفقاً لمكتب النائب العام، أفضت العملية إلى تجميد 426 حساباً مصرفياً ومصادرة 29 ملكية وتحديد 22 متهماً وتوجيه التهم إلى 11 منهم. وسُلب اثنان منهم حريتهما. وأبلغت الحكومة عن جهود لمكافحة البغاء القسري والاتجار بالبشر في آركو مينيرو ديل أورينوكو منذ 2016، شملت مقاضاة 12 شخصاً[43].

(42) معلومات مقدمة من حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى المفوضية في 2 حزيران/يونيه 2020.

(43) المرجع نفسه.

ألف- الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية

56- يؤثر مرسوم آركو مينيرو ديل أورينوكو على الأراضي التقليدية لـ 16 جماعة من السكان الأصليين، تعيش أساساً في 197 مجتمعاً داخل المنطقة[44]. علاوة على ذلك، أكد السكان الأصليون وخبراء شتى باستمرار أن أثر التعدين على حقوق الشعوب الأصلية يتجاوز المنطقة، لأسباب منها مزاولة أنشطة التعدين في محيط المنطقة برمته.

57- ويؤثر التعدين تأثيراً متفاوتاً على الشعوب الأصلية وعلى التمتع بحقوقها الفردية والجماعية، ولا سيما نتيجة للضرر البيئي ولوجود الأطراف الفاعلة المسلحة وأفعالها. وتشمل العواقب فقدان السيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية التقليدية، وتؤثر على الحق في تقرير المصير[45]. وشدد الأشخاص المشمولون بالمقابلات أيضاً على أن هناك صلة بعدم ترسيم حدود أراضي الشعوب الأصلية علماً أن حصولها على سند رسمي من شأنه أن يمنحها مزيداً من السيطرة على أراضيها[46].

58- وأبلغت شعوب أصلية المفوضية بأنها شهدت منذ 2018 زيادة في أفعال العنف والتخويف. ويؤثر وجود أطراف فاعلة عسكرية وجماعات إجرامية منظمة وجماعات مسلحة عموماً على السلام والأمن في مجتمعاتها المحلية[47].

59- ففي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، على سبيل المثال، أطلق أفراد جماعة إجرامية النار وسط مجتمع إيكابارو، وهي منطقة تعدين تقع داخل أراضي بيمون الأصلية في ولاية بوليفار. وقُتل ثمانية أشخاص، من بينهم فرد من البيمون ومراهق وأحد أفراد الحرس الوطني البوليفاري. ووقع هذا الحادث في خضم استفحال حالة انعدام الأمن في غران سابانا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك أفعال العنف المتصلة بالتعدين[48].

60- وأبلغت الشعوب الأصلية أيضاً عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها جماعات إجرامية في إقليمي يي كوانا وسانيما، داخل منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو، تشمل العنف والسرقة والاعتداء الجنسي على النساء. وفي 6 أيار/مايو 2020، نصبت إحدى هذه الجماعات كميناً لمجموعة من أفراد الشعوب الأصلية في منجم ''لا بويرتا''، مما أودى بحياة شخص من شعب وايو واختطاف آخر من شعب يي كوانا، أنقذه أفراد الجيش لاحقاً.

(44) المرجع نفسه.

(45) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادتان 26 و32؛ ودستور جمهورية فنزويلا البوليفارية، المادتان 119 و120؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، المواد 10 و14 و15 و18؛ والقانون الأساسي بشأن الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية لعام 2005، المادة 19.

(46) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 26؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، المادة 14(2) و(3)؛ ودستور جمهورية فنزويلا البوليفارية، المادة 119؛ وقانون ترسيم حدود موائل وأراضي الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية وضمانها لعام 2010؛ والقانون الأساسي بشأن الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية لعام 2005، المادة 24. وفقاً للمعلومات التي قدمتها حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى المفوضية في 2 حزيران/يونيه 2020، أمكن رسمياً ترسيم حدود الأراضي التقليدية لثلاث جماعات من السكان الأصليين في ولاية بوليفار: بيمون (597 982،87 هكتاراً)، ومابويو (261 493،29 هكتاراً)، وكارينا (54 612،96 هكتاراً).

(47) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 7.

(48) تشمل هذه الأفعال قتل شارلي بينيالوزا ريفاس (أحد أفراد مجتمع بيمون الأصلي) وإصابة اثنين آخرين في متنزه كانيما الوطني، في كانون الأول/ديسمبر 2018.

61- وتمارس الجهات المسلحة أيضاً أفعال الابتزاز وتتحكم في الإمدادات الأساسية في كثير من الأحيان. وتلقت المفوضية السامية تقارير عن مُطالبة أفراد الشعوب الأصلية بدفع الذهب مقابل السلع والخدمات الأساسية، مثل الوقود والأدوية.

62- ومن بين أخطر عواقب التعدين المذكورة باستمرار تدمير البيئة، الذي يؤثر على حقوق الشعوب الأصلية في حفظ بيئة أراضيها ومواردها وقدرتها الإنتاجية[49]. وأفاد أحد زعماء الشعوب الأصلية أن المناجم ''تدمر أمنا الأرض بلا رحمة''[50]، وذكر آخرون أن الشعوب الأصلية والبيئة تدفع أعلى ثمن من أجل آركو مينيرو ديل أورينوكو. وأبلغت الجماعات المتضررة عن إزالة الغابات وتلوث الممرات المائية والحيوانات وتفشي الأمراض المعدية. وأشارت إلى أن تلوث النظم الإيكولوجية أثر سلباً على النظم الغذائية التقليدية وعلى الحق في الصحة وفي مستوى معيشي مناسب. ويقدر أفراد شعبي يي كوانا وسانيما في حوض نهر كاورا أن هذا النهر سيتلوث في غضون خمس سنوات، ويشعرون بالقلق الشديد إزاء مستقبلهم.

63- وفي 8 نيسان/أبريل 2020، اعتمدت الحكومة قراراً يسمح بالتعدين في ستة أنهار، مع الإشارة إلى مرسوم آركو مينيرو ديل أورينوكو[51]. وسيؤثر السماح بأنشطة التعدين في مناطق المياه الصالحة للشرب، التي تُعتبر أيضاً مصادر للغذاء وطرقاً للملاحة التقليدية، على حقوق تلك الشعوب وأراضيها. وأعرب زعماء الشعوب الأصلية عن قلقهم إزاء القرار، وأبدوا خوفهم من توسيع نطاق التعدين وتأثيره على التنوع البيولوجي في المنطقة بأسرها، التي تضم مناطق محمية. وأفاد أفراد الشعوب الأصلية المتأثرة والخبراء بعدم إجراء أي مشاورات أو دراسات للأثر البيئي أو الاجتماعي الثقافي قبل اتخاذ القرار.

64- ويؤثر التعدين على حق بعض الشعوب الأصلية في الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي، مثل جماعة بيمون[52]. وأدى توسيع نطاق التعدين غير التقليدي في أراضيها إلى ظهور انقسامات أو تفاقمها، وأثر على هياكل الحوكمة لديها، بما في ذلك نتيجة لتضارب الآراء بشأن التعدين وتباين العلاقات مع الحكومة. وتؤكد روايات أفراد الشعوب الأصلية أن زيادة نطاق التعدين تعرقل أساليب حياتهم التقليدية وتؤثر على قدرتهم على الحفاظ على علاقة روحية بأراضيهم[53]. وأفادوا بأنهم اضطروا إلى تحويل أراضيهم التقليدية إلى مناجم من أجل البقاء بسبب الحالة الاقتصادية في البلد، بينما كانوا يعيشون في السابق على مجموعة متنوعة من الأنشطة تشمل القنص وصيد الأسماك والزراعة والسياحة وتجارة المنتجات الحرفية والتعدين الحرفي التقليدي. ويؤثر عجزهم عن السعي بحرية لتحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثيراً سلبياً على حقهم في تقرير المصير.

65- وأبلغت وزارة شؤون الشعوب الأصلية المفوضية بالجهود المبذولة لإعلام الشعوب الأصلية والتشاور معها بشأن أنشطة التعدين التي يُحتمل تنفيذها في منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو، حيث عقدت منذ إنشائها حوالي 90 اجتماعاً مع مجتمعات الشعوب الأصلية[54]. وأعرب ممثلون لبعض

(49) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادتان 29 و32؛ ودستور جمهورية فنزويلا البوليفارية.

(50) تقرير قدمه ممثلو الشعوب الأصلية إلى المفوضية.

(51) جمهورية فنزويلا البوليفارية، القرار رقم 0010، *الجريدة الرسمية*، العدد 256 6 (الاستثنائي) (8 نيسان/أبريل 2020).

(52) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 4.

(53) المرجع نفسه، المواد 11 و12 و25؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، المادة 13؛ ودستور جمهورية فنزويلا البوليفارية، المادة 121.

(54) اجتماع مع وزارة شؤون الشعوب الأصلية وزعماء الشعوب الأصلية في آركو مينيرو ديل أورينوكو، 28 كانون الثاني/يناير 2020، بوليفار. معلومات مقدمة من حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى المفوضية في 2 حزيران/يونيه 2020.

جماعات الشعوب الأصلية، مثل جماعة مابويو، عن ارتياحهم للمشاورات، غير أن معظم أفراد الشعوب الأصلية والخبراء ذكر الافتقار إلى مشاورات تتمشى مع المعايير القانونية الوطنية والدولية. وأشار الأشخاص المشمولون بالمقابلات، بوجه الخصوص، إلى عدم إجراء دراسات الأثر البيئي والاجتماعي الثقافي المطلوبة[55]. وتحيط المفوضية علماً بالجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها، غير أن المعلومات المتاحة تثير قلقاً شديداً إزاء عدم الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة[56]، التي تشكل ضمانة حاسمة لجميع الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية[57].

خامساً- الاستنتاجات

66- ترى المفوضية أن استقلال نظام القضاء تَقَوَّض للغاية من جراء انعدام الأمن الوظيفي للقضاة والمدعين العامين، وانعدام الشفافية في عملية التعيين، وعدم استقرار ظروف العمل، والتدخل السياسي، بما في ذلك الصلات بين أعضاء المحكمة العليا والحكومة والحزب الحاكم. ويحول هذا الوضع دون ممارسة القضاء دوره الرئيسي بوصفه جهة فاعلة مستقلة في حماية حقوق الإنسان، ويسهم في الإفلات من العقاب واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان.

67- ويواجه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عقبات خطيرة في إمكانية اللجوء إلى القضاء، مما يؤدي أيضاً إلى معاودة الإيذاء. وخلصت المفوضية السامية إلى تقوُّض فعالية سبل الانتصاف القانوني، في حالات انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بسبب عدم استجابة الجهاز القضائي في الوقت المناسب وبالشكل الكافي، فضلاً عن عدم توافر المعلومات الرسمية الأساسية. وأدى غياب العمليات التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتركز على الضحايا وتدابير الحماية الفعالة إلى تفاقم حالة الارتياب العام في نظام القضاء.

68- وقد بذل مكتب النائب العام جهوداً لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد قوات الأمن. ومع ذلك، لا يزال يتعين عليه اتخاذ خطوات هامة للحد من ارتفاع مستويات الإفلات من العقاب على أفعال القتل في سياق الاحتجاجات والعمليات الأمنية ومزاعم التعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنساني.

69- وخلصت المفوضية السامية إلى عدم كفاية الجهود التي تبذلها الحكومة لهيكلة وتنظيم أنشطة التعدين داخل منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو. ووثقت نمطاً من استغلال عمال المناجم في العمل، بما في ذلك عمل الأطفال، من جانب الجماعات الإجرامية والجماعات المسلحة التي تسيطر على أنشطة التعدين، وتلقت تقارير عن الاتجار بالبشر والبغاء القسري، لم يتسن لها التأكد من صحتها. وتعمل الغالبية العظمى من عمال المناجم لساعات طويلة في ظروف خطرة، وتتعرض للتلوث بالزئبق والأمراض. ووثقت المفوضية أيضاً ارتفاع مستويات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بسيطرة الجماعات الإجرامية والجماعات المسلحة المنظمة على المناجم والنزاع بشأنها. ويُقال إن قوات الأمن تورطت في بعض هذه الحوادث العنيفة، في بعض الحالات. وعلى الرغم من الوجود المكثف لقوات الأمن والجيش داخل منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو والمنطقة المحيطة بها، والجهود المبذولة للتصدي

(55) دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية، المادة 129.

(56) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، المادة 6؛ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 19؛ ودستور جمهورية فنزويلا البوليفارية، المادة 120.

(57) A/HRC/39/62، الفقرة 13.

للأنشطة الإجرامية، لم تمنع السلطات انتهاكات حقوق الإنسان وأفعال الإيذاء والجرائم المرتبطة بالتعدين ولم تحقق فيها ولم تعاقب مرتكبيها.

70- علاوة على ذلك، أثر إنشاء منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو وتوسع نطاق التعدين تأثيراً سلبياً بالغاً على حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير؛ وحقها في أراضيها وأقاليمها ومواردها؛ وحقها في حفظ وحماية البيئة والعيش في أمن وسلام. ويساور المفوضية قلق شديد إزاء عدم الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من الشعوب الأصلية فيما يتعلق بإنشاء منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو التي تشمل أقاليمها التقليدية.

سادساً- التوصيات

71- **تدعو المفوضية حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى الاضطلاع بما يلي:**

(أ) **تنفيذ واستكمال إصلاحات نظام القضاء التي أعلنتها الحكومة في كانون الثاني/يناير 2020 لضمان استقلاله وحياده وشفافيته وفعاليته وإمكانية اللجوء إليه؛**

(ب) **إنشاء آلية مستقلة ومحايدة وشفافة لزيادة عدد القضاة والمدعين العامين الدائمين من خلال عملية علنية شفافة؛**

(ج) **نشر المعلومات المتعلقة بولاية محاكم مكافحة الإرهاب وسلطتها القانونية، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان استقلالها وحيادها وشفافيتها، فضلاً عن امتثالها الصارم للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛**

(د) **وضع حد لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وضمان اقتصار اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية التي يرتكبها الأفراد العسكريون الموجودون رهن الخدمة؛**

(هـ) **إجراء تحقيقات فورية وفعالة وشاملة ومستقلة ومحايدة وشفافة في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها سلب الحياة، والاختفاء القسري، والتعذيب، والعنف الجنسي والجنساني، التي يتورط فيها أفراد قوات الأمن، وتقديم الجناة إلى العدالة، وتقديم التعويضات الكافية للضحايا؛**

(و) **وضع حد فوراً لأفعال التخويف والتهديد والانتقام التي يرتكبها أفراد قوات الأمن ضد أقارب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين يلتمسون العدالة؛**

(ز) **ضمان استعادة رابطات المحامين استقلالها وحرية عملها التامة بالسماح لها بإجراء انتخابات داخلية حرة؛**

(ح) **ضمان استقلال هيئة محامي المساعدة القضائية بتوفير الموارد الكافية والتدريب، وكفالة حقوق المتهمين في تعيين محام من اختيارهم؛**

(ط) **استعراض بروتوكولات مكتب النائب العام وأساليبه من أجل إيلاء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأسرهم اهتماماً ودعماً يراعيان الفوارق بين الجنسين؛**

(ي) **استعادة قدرة الوحدة الجنائية المعنية بمكافحة انتهاك الحقوق الأساسية التابعة لمكتب النائب العام على إجراء بحث مستقل للأدلة الجنائية في حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان على يد قوات الأمن؛**

(ك) نشر تقرير شامل عن التحقيقات والإجراءات الجنائية في حالات الوفيات التي وقعت في سياق الاحتجاجات في 2014 و2017 و2019؛

(ل) اعتماد اللوائح والبروتوكولات اللازمة لإعمال جميع الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في القانون الأساسي المتعلق بحق المرأة في حياة خالية من العنف، واتخاذ تدابير فعالة أيضاً لمساعدة وحماية ضحايا جميع أشكال العنف، بمن فيهم النساء والأطفال؛

(م) إنشاء نظام لجمع البيانات الإحصائية عن العنف ضد المرأة على نحو منهجي، وتصنيفها بحسب أشكال العنف، وعدد الشكاوى، والملاحقات القضائية، وأحكام الإدانة المفروضة على الجناة؛

(ن) ضمان تنفيذ جميع عمليات التعدين في جمهورية فنزويلا البوليفارية وفقاً لما هو مناسب من حقوق الإنسان ودراسات الأثر الاجتماعي الثقافي والبيئي، وعلى نحو يستوفي المعايير البيئية الوطنية والدولية؛

(س) إعداد ونشر معلومات رئيسية تتعلق بمنطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو، مثل دراسات الأثر البيئي والاجتماعي، ومعدلات العنف وجرائم القتل، والبيانات الاجتماعية الاقتصادية عن السكان الذين يعيشون داخل هذه المنطقة وفي المناطق المحيطة بها، بما في ذلك المؤشرات المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛

(ع) العمل، في إطار الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، على إجراء التحقيقات الفعالة والشفافة وعمليات إنفاذ القانون من أجل تفكيك الجماعات الإجرامية والجماعات المسلحة التي تسيطر على أنشطة التعدين، ومكافحة الفساد، وملاحقة ومعاقبة المسؤولين عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان في آركو مينيرو ديل أورينوكو والمناطق المحيطة بها؛

(ف) اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد للاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي وعمل الأطفال والاتجار بالبشر داخل آركو مينيرو ديل أورينوكو، وضمان تنظيم أنشطة التعدين التي تحترم الحق في ظروف عمل عادلة ومُلائمة؛

(ص) ضمان إجراء مشاورات كافية وتمثيلية مع جميع الشعوب الأصلية قبل اتخاذ أو تنفيذ أي قرار أو نشاط أو تدبير قد يؤثر عليها، بما في ذلك أي تأثير على أراضيها وأقاليمها ومواردها التقليدية؛

(ق) ضمان قدرة الشعوب الأصلية على التمتع بحقها الجماعي في العيش بحرية وسلام وأمن، وقدرتها على امتلاك أراضيها وأقاليمها ومواردها واستخدامها وتنميتها والسيطرة عليها، بوسائل منها ترسيم حدود الأراضي التقليدية؛

(ر) إلغاء القرار رقم 0010 المتعلق بالتعدين في الأنهار؛

(ش) توفير سبل الانتصاف للشعوب الأصلية المتضررة من أنشطة التعدين، بما في ذلك في منطقة آركو مينيرو ديل أورينوكو، بالتشاور معها.